الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

اتجاهات ومواقف فكرية وسياسية للصادق المهدي على هامش الجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

(٢-٢)

كاظم حبيب

خلال أسبوعين تسنّى لي الاستماع إلى محاضرتين عن أزمة دار فور في السودان، الأولى كانت للصحفي السوداني المعروف الاستاذ حسن عبد الوهاب، التي قدمها في نادي الرافدين الثقافي العراقي ببرلين بالتعاون والتنسيق مع المنظمة السودانية الألمانية للثقافة والتنمية والديمقراطية، والمحاضرة الثانية كانت للإمام الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي، رئيس حزب الأمة القومي ورئيس وزراء السودان سابقاً، في القاهرة وعلى هامش المؤتمر السابع للجمعية العمومية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. كما استمعت إلى مداخلة مهمة أخرى قدمها الصادق المهدي عن حقوق الإنسان. و المهدي شخصية مساندة بقوة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في جهودها لتكريس حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق القوميات الأخرى في الدول العربية، وأملي أن يلعب دوره في معالجة قضية دارفور.

كان البون شاسعاً، وفق تقديري، بين المحاضرتين بشأن دارفور، سواء أكان ذلك ما يمس المضمون أم أسلوب وصياغة الأفكار. بدأ المهدي محاضرته بخصوص أزمة دار فور وسبل حلها بالإشارة الواضحة التي لا لبس فيها إلى أن المشكلة هي محلية أساساً وهي صناعة سودانية وناشئة عن تفاعل خمسة عوامل جوهرية، وهي:

١, غياب الاهتمام بالمنطقة وسكانها وتهميشها وغياب التنمية فيها وتراجع الخدمات العامة وتراكم كبير لمصاعب الحياة اليومية والتجاوز الخطير على حقوق الإنسان وحقوق الجماعات فيها.

٢, تفاقم المشكلات القبلية بين الجماعات السكانية التي لم تجد الحل المناسب من جانب الحكومات المتعاقبة.

٣, وجود جماعات مسلحة تمارس الإرهاب ضد سكان دار فور وتمارس القتل والسلب والنهب والاعتداء والاختطاف.

٤, التنوع العرقي في هذه المنطقة، سواء أكانوا من العرب أم الأفارقة والتنوع القبلي للسكان،

يضاف إلى ذلك سياسات الحكومات المتعاقبة في تجزئة هذه المنطقة وتقريمها بهدف إضعاف وتغيير البنية السكانية للمنطقة.

٥, امتداد التماثل والتنوع القبلي في ما بين الدول المتجاورة وخاصة مع التشاد وما ينشأ عن ذلك من مشكلات وتصورات لدى الحكومة السودانية بأن الوضع في دار فور هو ناشئ عن تدخل الحكومة التشادية في شؤون السودان. وكرد فعل تقوم الحكومة السودانية بالتدخل في الشأن التشادي ومحاولة زعزعة الحكم في التشاد، كما وقع أخيراً.

إن عجز الحكومة السودانية عن إيجاد حلول عملية وواقعية لهذه المشكلات وتنامي الفقر المدقع للسكان قد حول تلك المشكلات والتناقضات والصراعات إلى نزاعات سياسية مسلحة. وفي الوقت الذي كان في المنطقة حركتان أساسيتان هما العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، نجد اليوم أكثر من عشرين منظمة وحركة وكتلة سياسية فيها، وهي بدورها تخلق أجندات مختلفة ومشكلات جديدة.

إن وجود هذه المشكلات وتفاقمها الكارثي والضحايا الكبيرة التي نتجت عنها تسببت بطبيعة الحال في إثارة الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي، إذ لم تعد دول وشعوب العالم منعزلة عن بعضها، بل متداخلة ومتشابكة، وبالتالي تسبب هذا الواقع بتحويل المسألة الداخلية إلى مشكلة دولية وصدور قرارات كثيرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي تحت البند السابع يطالب بحل المشكلة بسرعة كبيرة. وكانت الحكومة السودانية تراوح في مكانها في هذا الصدد.

من هنا يتبين لنا بوضوح أن مشكلة دار فور كانت بالأساس محلية وليست من جراء تدخل خارجي، ولكنها أصبحت دولية بسبب عدم حلها محلياً وتفاقمها وتحولها إلى كارثة حقيقية تمس منطقة بأكملها وتتسبب في مشكلات حدودية كثيرة ومعقدة وتقود إلى عواقب وخيمة.

هذا العرض الهادئ والموضوعي والمتزن يختلف عن العرض الذي قدمه لنا الصحفي السوداني الأستاذ حسن عبد الوهاب الذي اعتبر المشكلة أساساً خارجية وتدخلاً إمبريالياً أمريكياً يريد تفتيت السودان ويحاول تضخيم المشكلة. ويعتقد بأن لا مشكلة هناك أسمها دار فور، إذ أن هذه القبائل كانت وما زالت تعيش معاً وهناك في كل الدول توجد مشكلات قبلية ولا يوجد تدخل فيها. يبتعد هذا العرض تماماً، حسب رأيي الذي أوضحته للأستاذ حسن عبد الوهاب أثناء الندوة، عن واقع الحال في دار فور وعن الطبيعة السلبية لسياسة حكومة السودان. إذ أن إنكار وجود مشكلة لا يخفيها ولا يساعد على حلها، بل يزيدها تفاقماً وتوتراً وتتحول إلى ما نحن فيه اليوم في دار فور. ولهذا لا يجد حسن عبد الوهاب من حل لهذه المشكلة سوى بالكف الخارجي عن التدخل في الشأن السوداني، وأن سكان المنطقة سيحلون مشكلاتهم في ما بينهم. في مقابل هذا الموقف يقدم لنا الأمام المهدي رؤية أخرى تماماً للحل المنشود في دار فور. فهو يؤكد في عرضه أن العرب غالباً ما ينكرون وجود قوميات أخرى وما ينجم عنها من مشكلات وضرورة حلها بدلاً من إنكار وجودها، كما في العراق أو المغرب أو السودان. ويرى المهدي بأن الحل لمسألة دار فور يتم عبر المنهج التالي:

لا يجوز اعتبار المشكلة خارجية، إذ أن ذلك يبعدنا عن الحل، بل هي مشكلة محلية جرى تدويلها بسبب الكوارث التي نشأت عنها، ويمكن للعالم أن يدفع باتجاه حلها.

إعادة المناطق المقتطعة من الإقليم إليه وتوحيده، إذ أن السكان يرفضون هذا الاقتطاع، وهم على حق.

الاعتراف بحقوق سكان الإقليم المشروعة و الأخذ بالاعتبار ضرورة توزيع السلطة والثروة في البلاد بما يساعد على الشعور بوجود مواطنة متساوية.

الاهتمام بالمنطقة من حيث برامج التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومكافحة الفقر المدقع والبؤس والأمية والمرض التي يعانيها سكان الإقليم.

سحب الأسلحة من تلك الجماعات المسلحة التي تمارس الاعتداء وايقاف كل أشكال التجاوز على حقوق الإنسان.

❖❖❖❖❖❖

ندوة بشأن الحركة العربية لحقوق الإنسان في واقع متغير

بعد انتهاء أعمال الجمعية العمومية عقدت ندوة بشأن الموضوع أعلاه حضرته جمهرة من المؤتمرين عرض فيها الأمين العام الجديد الأستاذ والكاتب المتميز محسن عوض رؤية مهمة عن حركة حقوق الإنسان وضعت في ورقة مكثفة وزعت على الحاضرين. فبعد أن استعرض المصاعب والتغيرات التي طرأت على وضع المنظمة والحركة في الصراع مع السلطات الحاكمة ومع التغيرات الجارية على دور الدولة وعلى مهمات منظمات حقوق الإنسان و طرح مجموعة من الموضوعات للمناقشة باتجاهين قضايا موضوعية وأخرى ذاتية من بينها ما يمس عمل المنظمة وماليتها وسبل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان..الخ، أما الموضوعات العامة فكانت بشأن رسالة حقوق الإنسان والتفاعل مع الآليات الدولية والوطنية وحدود الإجماع وضوابط الاختلاف والتفاعل مع المكونات الداخلية والخارجية، كما صاغ في هذا الصدد مجموع من الأسئلة المهمة. وقد جرت مناقشات حيوية طرح فيها الكثير من الأخوة وجهات نظرهم حيث أدار الأخ الدكتور أمين مكي مدني، رئيس المنظمة هذه الندوة المهمة بروح ديمقراطية متميزة وتأكيد على أهمية إجراء التغييرات الضرورية في عمل ونشاط وآليات عمل المنظمة في الدورة الجديدة التي أنتخب لرئاسة مجلس الأمناء أيضاً.

ومن المفيد هنا أن أشير إلى أن المداخلة الموسعة التي قدمها الصادق المهدي في هذه الندوة تميزت بالحيوية ووضوح الرؤية والموقف الجيد الذي أتمنى أن يكرسه حين يكون في السلطة أيضاً، إذ أننا نحن في هذه المنطقة نتباين في مواقفنا النظرية عن مواقفنا العملية حين نأتي إلى السلطة، والبون يكون شاسعاً بين النظرية والتطبيق. لقد بدأ المهدي بالإشارة إلى حقيقة وجود تدهور في حالة حقوق الإنسان في العالم العربي وتنامي القهر والفقر والظلم مما تسبب في تفاقم ظاهرتين هما: التحرك الشعبي المناهض لهذا الوضع أولاً، وبروز العنف السياسي العشوائي باعتباره ردة فعل للممارسات ثانياً. وأكد في مجرى عرضه خمسة عوامل كانت وما زالت السبب وراء ذلك، وهي: الاستبداد والظلم الاجتماعي والاستيطان والاحتلال والاستغلال. وجاء في عرضه إلى وجود أسلوبين لمواجهة الأوضاع الراهنة، وهما: أسلوب مرافعة مدنية ناعمة ضد تلك الأوضاع، وهو الذي تمارسه منظمات حقوق الإنسان والقوى السياسية المعتدلة، وأسلوب مرافعة خشنة، عنفية، وهو الذي تمارسه قوى الغلو. وبرغم تنامي حجم وعدد التواقيع على المواثيق الدولية والإقليمية وقرارات ومبادئ حقوق الإنسان من جانب حكومات الدول العربية، فأن التجاوز على حقوق الإنسان آخذ بالتفاقم. وأكد بأن الهبوط الخشن، أي العنف، سيجد مقاومة أكبر من جانب الدول الكبرى ولا يحقق شيئاً للشعوب في الدول العربية، في حين أن الهبوط الناعم، أي ممارسة الأساليب السلمية في مواجهة المشكلات، سيمنع الدول الكبرى من ممارسة أساليب القوة والعنف، وسيساهم في الوصول إلى الأهداف المرجوة. ويرى بأن هناك تطلعاً في الولايات المتحدة إلى ممارسة سياسة جديدة فيها تغيير عن السياسات التي مورست حتى الآن إزاء قضايا العالم العربي، ومنها القضية الفلسطينية. وأكد أهمية السير على طريق دفع عملية التغيير لهذه السياسة من خلال سياسات الدول العربية، وبالتالي سيضعف اليمين الأمريكي والإسرائيلي، في حين أن الغلو الخشن (العنف) يعزز من تلك الاتجاهات اليمينية في الولايات المتحدة ويزيد من دعم السياسات الإسرائيلية في المنطقة وإزاء الشعب الفلسطيني.

لقد كان واضحاً حين أشار إلى أن القائم من أوضاع وسلطات في الدول العربية سيئ، ولكن البديل أسوأ، ويقصد به الإسلام السياسي المتطرف والطائفية في الدول العربية. ولهذا لا بد من مواجهته وإفشال هذه المخططات.

واقترح أخيراً عقد مؤتمر مرجعي يبحث في الواقع القائم ويطرح استراتيجية جديدة في مجال النضال في سبيل احترام وممارسة حقوق الإنسان في الدول العربية. وقد طرح المتحدثون تأييدهم الواسع لهذا المقترح، كما أكد ذلك رئيس المنظمة وأمينها العام، على أن تعد ورقة عمل بهذا الصدد وتوزع ثم يتم عقد المؤتمر المطلوب لمناقشتها.

ومن المفيد أن أشير هنا إلى أن الأخبار قد نقلت إلينا عن احتمال توقيع اتفاق مشترك بين حزب المؤتمر الوطني الذي يرأسه عمر البشير وحزب الأمة القومي الذي يرأسه الصادق المهدي، بشأن العمل المشترك بين الحزبين في السودان. وأود أن أشير هنا إلى ثلاث ملاحظات، وهي:

لقد كان المهدي أكثر من مرة في الحكم، إلا أنه لم يتعامل مع الأحداث بمثل الروحية التي طرح فيها أفكاره في الندوة الأخيرة عن دار فور وعن حقوق الإنسان، برغم أنه في عام ١٩٨٦ قد استقبل المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الخرطوم حين كان رئيساً للوزراء حيث عقدت مؤتمرها هناك في حين تعذر عقده في مصر.

وخروجاً عن مألوفه وافق على قرار حل الحزب الشيوعي، ولكنه اعترف بهذا الخطأ بعد مرور عشر سنوات على صدوره. كما لم يدن قرار إعدام محمود محمد طه، رئيس الحزب الجمهوري في السودان وأربعة من رفاقه الجمهوريين وصادق عليه جعفر النميري ونفذ بهم في صباح يوم الجمعة المصادف ١٨ كانون الثاني/ يناير ,١٩٨٥

إضافة إلى قوله المعروف حين وصل الترابي عبر الانقلاب العسكري إلى السلطة: عندكم السلطة وعندنا الشرعية ونستطيع أن نحكم معاً.

إن ما يهمني الآن هو أن الاتفاق الأخير مع الحزب الحاكم في السودان، المؤتمر الوطني يفترض أن لا يأتي على حساب بقية أطراف الحركة الوطنية السودانية التي ناضلت ضد الدكتاتورية والتسلط في السودان وفي سبيل معالجة القضايا السودانية بالطرق السلمية أولاً، وأن يمارس دوره في حل مشكلة دار فور وفق ما طرحه في محاضرته يوم ٢٠٠٨/٤/١٦ في فندق هليوبوليس في القاهرة ثانياً، وأن يتم التوجه صوب الديمقراطية والحياة الدستورية وانتخابات عامة نزيهة في البلاد.

وفي هذه الندوة، وقبل مداخلة الصادق المهدي، تسنى لي إبداء عدد من الملاحظات في ضوء مطالعة الأستاذ محسن عوض والورقة المكثفة المهمة التي قدمها لنا الأمين العام الجديد. وقد أكدت في ملاحظاتي على النقاط التالية: أهمية وضرورة الخروج من إطار النخبوية في حركة المنظمة باتجاه العمل الشعبي واسع النطاق، وهذا لا يعني أن تكون عضوية المنظمة شعبية واسعة، بل نشاط المنظمة شعبي واسع، وأن يكون الحليف للمنظمة هي القوى الاجتماعية التي تدافع المنظمة عن حقوقها المفقودة. إذ نحن بحاجة إلى حركة شعبية تساهم في التوعية والتثقيف بمبادئ حقوق الإنسان ومسألة وتأصيل مفهوم الحق الذي لا يكون من طرف واحد بل حق الآخر أيضاً، ولا يكون من دون واجبات يمارسها الأفراد، كما أشارت على ذلك بوضوح السيدة الدكتورة سهام الفريح و نائبة الرئيس في تطرقها لمفهوم حقوق الإنسان.

لا يمكن منع التدخل الخارجي ما دمنا عاجزين عن حل مشكلاتنا الداخلية، سواء أكانت قومية أم دينية أم مذهبية أم اقتصادية واجتماعية أم قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وحين تتم معالجة مشكلاتنا سيتوقف التدخل الخارجي من تلقاء ذاته.

الأهمية القصوى لفهم مطالب القوميات الأخرى في الدول العربية وكذلك اتباع الديانات الأخرى ورفض الطائفية السياسية والدفاع عن مبدأ "الدين لله والوطن للجميع".

وأهمية عدم الخشية من التلاقح الثقافي مع الثقافات الأخرى في داخل البلد الواحد أو مع ثقافات الدول والشعوب الأخرى، إذ بها نستطيع أن نغتني ونعزز دور ومكانة وطاقة ثقافتنا العربية وثقافاتنا الأخرى المتنوعة. هناك أهمية كبيرة لرفض التمييز القومي والعرقي والديني والمذهبي في الدول العربية وعلينا أن ندعو للتفاهم والتفاعل والتبادل بين الثقافات الوطنية المتنوعة في البلد الواحد أو في المنطقة بأسرها.

موضوع العولمة والخلط غير العقلاني بين العولمة كعملة موضوعية لا مرد لها من جهة، وبين سياسات العولمة الدولية، وخاصة سياسات الولايات المتحدة، وعواقبها وسبل التمييز الضروري بين الموضوعين لكي نلج العولمة ولكن برؤية واضحة، إذ لا سبيل للإبحار بعيداً عنها وعن تأثيراتها.

أهمية الانتباه إلى دور المرأة وضرورته وضرورة الدفاع عن حقوقها وحرياتها ومشاركتها الفعلية المتساوية مع الرجل في جميع المجالات.

ولا شك في أن هذه المقالات غير كافية للتعبير عن المسائل التي عولجت في المؤتمر ووجهات النظر المهمة التي طرحت من أخوات وإخوة آخرين.

أتمنى أن يشارك آخرون في تبيان وجهات نظرهم في هذا المؤتمر الذي يعد واحداً من أهم المؤتمرات التي عقدت وأكثرها وعياً بأهمية تغيير أساليب وأدوات وطرق العمل وخطاب حقوق الإنسان والمهمات الجديدة التي يطرحها العالم المتغير على شعوبنا في الدول العربية وعلى حركة حقوق الإنسان. لقد كان المؤتمر ناجحاً في فعالياته وفي النتائج التي توصل إليها، برغم استمرار وجود وجهات نظر متباينة في ما يخص بعض القضايا العربية التي يمكن أن تعالج عبر الزمن والعمل المشترك.

اللقاء الذي أبعد الأنظار فجأة عن التيبت

د. عبدالله المدني
اكاديمي . البحرين

على مدى أيام طويلة، ابتداء من العاشر من مارس/آذار المنصرم الذي صادف ذكرى انتفاضة شعب التيبت في عام ١٩٥٩ ضد النظام الشيوعي في بكين، أي الانتفاضة التي فشلت وأدت إلى خروج زعيمهم الروحي "الدالايلاما" إلى المنفى في "دارامسالا" في شمال الهند، تركزت أنظار المراقبين ووسائل الإعلام المختلفة على منطقة الهملايا الوعرة حيث إقليم التبت الذي أصدم شعبه بقيادة كهنته البوذيين مجددا بالجيش الأحمر الصيني.

مقاطعة الألعاب الاولمبية القادمة

وبينما كان التبتيون يسقطون قتلى أو جرحى أو يقادون إلى المعتقلات، والمجتمع الدولي يستنكر ويدين عملية القمع تلك ويهدد بمقاطعة الألعاب الاولمبية القادمة المقرر إقامتها في الصين هذا الصيف، ووسائل الإعلام تقارن أحداث التيبت بأحداث ساحة " تيان إن من" الدموية في عام ١٩٨٩، وتخرج باستنتاجات مفادها أن أوضاع حقوق الإنسان لم تتغير كثيرا في الصين منذ ذلك التاريخ، وان الصورة التي تحاول بكين إشاعتها قبيل الألعاب الاولمبية بخصوص تماسكها وتآلف مجتمعها وتناغم مكونات شعبها غير صحيحة، تحولت الأنظار فجأة بعيدا عن الهملايا إلى مضيق تايوان، حيث كان نائب رئيس تايوان المنتخب حديثا "فينسينت سيو" يعلن انه –بصفته رئيسا لمنتدى " بواو" الآسيوي - سيتوجه إلى البر الصيني ليترأس اجتماعات المنتدى المذكور الذي أسسته مجموعة من الاقتصاديين ورجال الأعمال بهدف تنشيط المبادلات بين الصين وتايوان للتوجه، مضيفا أنه لا يستبعد عقد محادثات رسمية مع الرئيس الصيني"هو جينتاو" من اجل بحث طبيعة الاتصالات المستقبلية بين بكين وتايبيه في عهد القيادة التايوانية الجديدة.

رد فعل زعماء بكين على المبادرة التايوانية

ويقال أن الرئيس الصيني المعروف بذكائه وخبرته الطويلة في شؤون التيبت والمستمدة من سنوات إدارته لهذا الإقليم قبل تدرجه في المسؤوليات الحزبية والسياسية الأخرى الأعلى شأنا، رد بالإيجاب السريع على المبادرة التايوانية برغم كل ما عرف عنه من تشدد إزاء تايوان التي تعتبرها بكين إقليما منشقا ومتمردا. أما السبب فلا يحتاج المرء إلى كبير عناء لإدراكه. فبخطوته تلك ضمن انحسار الأضواء عن التيبت وانتقالها إلى مكان آخر، لاسيما وان أي انفراج في مضيق تايوان في صورة عقد لقاء بين زعماء بكين وتايبيه، سيكون حدثا مدويا بكل المقاييس-أو كما قال احد المراقبين " حدثا لا يختلف في دلالاته وتداعياته وتوقيته عن القمة التاريخية ما بين الزعيم الصيني الأسبق ماو تسي تونغ والرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في بكين في عام١٩٧٦ " - وسيقابل بالتركيز الإعلامي الشديد، على اعتبار أن الطرفين لم يلتقيا وجها لوجه أو تحت قبة واحدة منذ ستة عقود تقريبا، أي منذ انتصار الشيوعيين بقيادة المعلم "ماو تسي تونغ" على الوطنيين بقيادة الماريشال "تشيانغ كاي تشيك" في عام ١٩٤٩، ودفع الفريق الأول للثاني للخروج من البر الصيني نحو جزيرة فرموزا.

هدية من السماء لبكين

وبغض النظر عما إذا كان هذا صحيحا أم لا، فانه مما لا شك فيه أن الاقتراح التايواني كان بمثابة هدية من السماء للقيادة الصينية، لأنها نقلت الأضواء بالفعل من الهملايا إلى مضيق تايوان، وبالتالي أزالت بعض الحرج عن بكين وصورتها العالمية قبيل العرس الاولمبي الكبير الذي تسعى بكين إلى استغلاله أفضل استغلال والترويج من خلاله لنهضتها وتقدمها وقوتها. من جهة أخرى، كان الاقتراح التايواني عاملا مساعدا على إذابة الجليد المتراكم على علاقات طرفي مضيق تايوان، وبالتالي تخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة. ذلك أن آخر ما تريده بكين في هذه الفترة هو أن تتوتر الأوضاع في الأخيرة بفعل تصريح أهوج أو عمل مستفز من قبل تايبيه، فيفسد العرس الاولمبي المرتقب.

بكين ، الرابح الأكبر في انتخابات تايوان الرئاسية

ومن هنا قيل أن القيادة الصينية كانت الرابح الأكبر من نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة في تايوان، والتي وجهت صفعة جديدة إلى الحزب الديمقراطي التقدمي، من بعد الصفعة التي تلقاها الأخير في الانتخابات البرلمانية الماضية في يناير/ شباط الماضي. إذ جاءت النتائج لصالح مرشحي حزب الكومينتانغ التاريخي لمنصبي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس: "ما ينغ جيو" و " فينسينت سيو" على التوالي، وبفارق تجاوز المليوني صوت عما حصل عليه مرشحا الحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي التقدمي): " فرانك هسييه " للرئاسة و " سو تسينغ تشانغ " لنيابة الرئاسة، هذا الحزب الذي لم يكف منذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ لأول مرة عن مشاغبة بكين بالتصريحات والخطوات التي اشتمت منها روائح انفصالية أو روائح تقنين الأمر الواقع.

إن هذا يجرنا إلى إلقاء نظرة سريعة على برامج مرشحي الفريقين والتي لئن تشابهت اقتصاديا فإنها اختلفت لجهة السياسات الخارجية وبالذات لجهة شكل العلاقة مع بكين، وهو الأمر الإضافي الذي يبدو انه ساهم في قبول الرئيس "هو جينتاو" بعقد لقاء مع "فينسينت سيو".

برامج الفريق الفائز

طبقا لما تردد في الحملات الانتخابية لمرشحي الفريقين المتنافسين بشأن السياسات الخارجية، فان فريق " جيو- سيو " تمسك بثلاث نقاط:

❖ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاجنبية على قاعدة السياسة والكرامة والبرغماتية، بمعنى ألا يكون ثمن فك عزلة تايوان هو التفريط في هذه الأمور.

❖ توثيق وتعزيز التعاون و الاتصالات الثنائية مع الأمم المتحدة، مع السعي إلى نيل عضويتها تحت اسم جمهورية الصين الوطنية أو تايوان أو أي اسم آخر.

❖ السعي وراء نيل عضوية البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة الصحة العالمية.

أما فيما يتعلق بالعلاقة مع البر الصيني، فقد خاض فريق " جيو- سيو " المنافسة على أساس المباديء الثلاثة التالية:

❖ استئناف المفاوضات مع بكين على أي مستوى، وذاك من اجل إقامة سوق صينية- تايوانية مشتركة كوسيلة لدمج البلدين لاحقا، وكذلك لبناء الثقة ما بين المؤسسات التايوانية التي تخشى من عدم صمودها أمام منافسة نظيرتها الصينية في الإنتاج والتكلفة والسيطرة على الأسواق الخارجية.

❖ منع العمالة والمنتجات الصينية من دخول تايوان، لما تشكله من منافسة صعبة.

❖ إطلاق محادثات فورية بشأن ربط البلدين بخطوط نقل واتصالات منتظمة.

برامج الفريق الخاسر

مقابل هذا ركز فريق " هسييه- تشانغ " على النقاط التالية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات مع بكين:

❖ العمل بأي وسيلة من اجل نيل اعتراف اكبر عدد ممكن من الدول.

❖ تعزيز الثقة المتبادلة مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

❖ تقوية أواصر الصداقة والتعاون مع اليابان.

❖ تشجيع التفاعل السلمي مع البر الصيني.

❖ منع العمالة والمنتجات الزراعية الصينية من دخول تايوان

❖ دعم عملية تسيير رحلات جوية خاصة " تشارتر" من المطارات الصينية إلى مطارات تايوانية معينة.

لماذا كان اجتماع جينتاو-سيو حميماً؟

الذين راقبوا لقاء جينتاو- سيو التاريخي القصير (٢٠ دقيقة) عن كثب، أفادوا أن الأجواء كانت حميمة برغم كل ما راكمته سنين الحرب الباردة، ومن قبلها سنوات الحرب الأهلية الصينية من عداوات. والسبب بطبيعة الحال هو أن محادثات الرجلين تطرقت على وجه التحديد إلى القضايا الاقتصادية، تاركة القضايا السياسية والأيديولوجية والتاريخية المختلف عليها على الرف. ومما قيل في هذا السياق، أن أهم ما تم التطرق إليه مسألتان: الأولى تخفيف الإجراءات الصينية حيال استثمارات رجال الأعمال التايوانيين أموالهم ومدخراتهم الضخمة في المشاريع الصينية، والثانية العمل على إنشاء خطوط مواصلات منتظمة عبر مضيق تايوان بحرا أو جوا.

السفر ما بين الصينيين

والمسألة الأخيرة ذات خصوصية، لا يعرف أهميتها إلا من كابدها مثل كاتب هذه السطور. فقبل عقدين مثلا حينما كنت أتردد على تايبيه، وكانت زيارة بكين الشيوعية أمرا محظورا على حاملي وثائق السفر الخليجية، قررت ذات مرة أن أجازف وارحل إلى بكين بدافع الفضول فقط، منتهزا وجودي على مقربة منها. غير أن ما تصورته ممكنا وسهلا وموفرا للدراهم، اتضح في حينه انه احد أكثر المستحيلات. إذ لم تكن الرحلات المباشرة بين تايبيه وبكين هي وحدها المحظورة، بل أن أجهزة الحاسوب لدى شركات الطيران الاجنبية العاملة في تايبيه كان يحظر عليها تداول كلمة بكين لعمل حجوزات للمسافرين الذاهبين إلى بكين، وان كان هؤلاء أجانب يريدون السفر عبر مطارات ترانزيت أجنبية كمطاري هونغ كونغ أو طوكيو، وكذا كان الحال مع الملصقات التي تربط بها الحقائب للدلالة على وجهتها، حتى لو كانت تلك الوجهة غير مباشرة.

وحينما أردت أن أعود إلى تايبيه من بكين لمواصلة رحلاتي المقررة سلفا في منطقتي جنوب وشمال شرق آسيا، واجهتني في البر الصيني مشاكل مماثلة، بل أكثر صرامة، لجهة حجز الرحلات والفنادق وإيداع الحقائب.

تطورات متواضعة في التسعينيات

وبطبيعة الحال، فان هذه الإجراءات تم تخفيفها في السنوات التالية، وتحديدا في التسعينيات التي شهدت تفاهما مبدئيا بخصوص فكرة " وجود صين واحدة ". هذا التفاهم الذي ساهم في تبادل الوفود التجارية والرياضية بين تايبيه و بكين، غير أن الأمور على ما يبدو انتكست في سنوات الألفية الجديدة مع التدهور والتصعيد في العلاقات الصينية- التايوانية بعيد وصول الحزب الديمقراطي التقدمي إلى السلطة وتبنيه سياسات هادفة إلى إعلان تايوان وطنا مستقلا لا علاقة له بالبر الصيني، أي شيئا مختلفا عما درج حزب الكومنتانغ على ترديده أو حشو رؤوس التايوانيين به على مدى ستة عقود، من أن تايوان " أو جمهورية الصين الوطنية " هي صاحبة السيادة الوطنية على كامل التراب الصيني والممثل الشرعي للصينيين أينما وجدوا.

واشنطون أيضا مبتهجة

من جهة أخرى، لا تبدو بكين وحدها المبتهجة من نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة في تايوان، إذ شاركتها الفرحة واشنطون التي أحرجت أكثر من مرة خلال الأعوام الثمانية الماضية من سياسات ومشاغبات الرئيس التايواني"تشين شوي بيان"، المقرر خروجه من السلطة في العشرين من مايو/أيار القادم، ما دفعها إلى لفت نظره والامتناع عن استقباله على الأراضي الأمريكية، على نحو ما بينا في مقال سابق.

..وكذلك برلين

إضافة إلى واشنطون، كانت برلين في مقدمة المرحبين بنتائج الانتخابات التايوانية، ربما لأن الاتحاد الأوروبي لا يرغب في هذا الوقت تحديدا نظاما حاكما في تايبيه يصعد الأمور في مضيق تايوان، ويفضل عليه نظاما بقيادة الكومينتانغ، يعلن صراحة أن تايوان تختلف اختلافا كليا عن التبت و هونغ كونغ، وبالتالي فقضيتها يجب أن تدرس بطرق مختلفة مثل بناء الثقة وتدشين محادثات سلمية يسبقها نزع الصواريخ المزروعة في مواجهة بعضها البعض على طول مضيق تايوان.

..ومعهما سنغافورة

آسيوياً، جاء الترحيب والإشادة بما أسفرت عنه انتخابات تايوان الرئاسية، من سنغافورة التي لطالما خشيت من التقارب مع تايبيه، خوفا من ردة فعل بكين والملايين من السنغافوريين من ذوي العرق الصيني، إلى درجة أنها رفضت في العشرين من فبراير/شباط الماضي السماح لشركة تايوانية حكومية متخصصة في المجالات الفضائية بعرض منتجاتها وإنجازاتها تحت اسم تايوان في معرض سنغافورة الجوي لعام ,٢٠٠٨